المعاهدة برقم ٥ ، كما أن هذه الأراضي تشمل الجزر آربا ، وبوبيان ، وماشيان وفابلاقا ، وأسخا ، وفوبار ، وفارو ، ومقاطع ، وأم المراوين ، وعلى الجزر الصغيرة والمياه في المنطقة ...

والمادة السادسة تنص على تبعية القبائل المتواجدة داخل الحدود المرسومة بالمادة السابعة من هذه المعاهدة لشيخ الكويت ، ويتمتع الشيخ بتحصيل رسوم الأعشار من هذه القبائل كما كان سابقا ويدير شؤونها بصفة قائمقام للدولة العلية كما تتعهد الحكومة العثمانية بعدم التدخل في شؤون هذه القبائل أو القيام بأى اجراء فيها مستقلة عن شيخ الكويت ...

والمادة السابعة تنص على تعيين الحدود المذكورة في المادة السابقة وتقول ان خط الحدود يتجه من الساحل الواقع في منصب خورزبير الى الشمال الغربي ويمر منه الى الجنوب تاركا أم قصر ، وصفوان ، وجبل ضم ، والآبار المتواجدة هناك لولاية البصرة ، وعندما يصل الخط المذكور الى "الباطن" يتعداه الى "خضر الباطن" ويستمر متجها الى الجنوب الغربي تاركا هذين المحلين داخل حدود الكويت وكذلك آبار الصفا ، والفارا ، و وبرة ، و دانتا حتى يصل الى الجنوب الشرقي وينتهي الى البحر في القرب من جبل "منيفة" ، وهذا الخط مؤشر عليه باللون الأخضر في الخريطة المرفقة بهذه المعاهدة برقم ٥

والمادة الثامنة تنص على أن الدولتين العثمانية والبريطانية تتفقان فيما بعد على كل ما يتعلق بمرور الخط الحديدى عبر الأراضي الكويتية حتى ينتهي الى البحر...

والمادة التاسعة تنص على أن شيخ الكويت يتمتع بماله من حقوق تصرفية خاصة في ولاية البصرة وفق القوانين والأنظمة العثمانية ...

المادة العاشرة تنص على أن الكويت لا تؤوى المجرمين الهاربين من الولايات المجاورة كما أن هذه الولايات المجاورة لا تؤوى المجرمين الكويتيين على أن لا تكون هذه المادة ذريعة للتدخل من أحد الطرفين في شؤون الآخر...

والقسم الثاني من المعاهدة يتعلق بقطر وهذا القسم يتألف من مادتين تنص الأولى منهما على أن قطر تقع في جنوب لواء نجد العثماني المبينة حدوده الشمالية بالمادة السابعة لهذه المعاهدة وتنتهي عند الخليج الواقع مقابل جزيرة "زاهنونية" التابعة للواء المذكور حيث ان حدود نجد مؤشر عليها في الخريطة